



استشراف آراء السكان والمسؤولين عن جودة الحياة في الأحياء ذات الدخل المنخفض دراسة حالة حي العسكري في مدينة النجف 2024

ا.د. عامر شاكر خضير

أبو تراب نعمة محمد

Dr.amerkinani@iurp.uobaghdad.edu.iq

nimah2200m@iurp.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد / مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

المستخلص:

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المدن، أصبح التصميم العمراني المرن أحد الأدوات الأساسية لتعزيز قدرة المناطق الحضرية على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والبيئية. تعاني الأحياء ذات الدخل المنخفض من مشاكل تخطيطية تؤثر على جودة الحياة، مما يستدعي تبني استراتيجيات مرنة لمعالجة هذه القضايا.

تتمثل مشكلة البحث في تصاعد التحديات الاجتماعية في هذه الأحياء نتيجة غياب المرونة في التصميم العمراني، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. يهدف البحث إلى تحليل مدى إسهام التصميم العمراني المرن كاستراتيجية في معالجة هذه التحديات وتحسين جودة الحياة، وذلك من خلال دراسة حالة في حي العسكري بمدينة النجف.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن اعتماد مبادئ التصميم العمراني المرن سيخفف التحديات الاجتماعية ويُعزز جودة الحياة في المناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض. ولتحقيق ذلك، تم اشتقاق مجموعة من المؤشرات الرئيسية من الإطار النظري، تغطي الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسكانية. وشملت هذه المؤشرات – على سبيل المثال – توفير المساحات العامة المرنة لتعزيز التماسك الاجتماعي، واستدامة الموارد الطبيعية لضمان تنمية حضرية مستدامة.

استخدم البحث تحليلاً ميدانياً لاستطلاع آراء السكان والمسؤولين المحليين، إلى جانب تقييم الواقع العمراني والاجتماعي في منطقة الدراسة. أظهرت النتائج أهمية التخطيط التشاركي وتطوير البنية التحتية المرنة لتحقيق استدامة حضرية تُسهم في تقليل أثر التحديات الاجتماعية والبيئية، مما يؤكد صحة فرضية البحث ويدعم تطبيق استراتيجيات التصميم المرن في سياقات حضرية مشابهة.

الكلمات المفتاحية: المرونة العمرانية، التحديات الاجتماعية، التصميم العمراني، الاستدامة الحضرية، العزلة الاجتماعية.



Surveying the Opinions of Residents and Officials on Quality of Life in Low-Income Neighborhoods: A Case Study of Al-Askari Neighborhood in Najaf 2024

Aboturab Neamah mohammed

Abotrab.nimah2200m@iurp.uobaghdad.edu.iq

Dr. Amer Shakir Alkinani

Dr.amerkinani@iurp.uobaghdad.edu.iq

Center of urban and regional planning – University of Baghdad

Abstract:

In light of the increasing challenges facing cities, **flexible urban design** has become one of the key tools to enhance urban areas' ability to adapt to social and environmental changes. Low-income neighborhoods suffer from planning issues that affect quality of life, necessitating the adoption of flexible strategies to address these problems.

The **research problem** is the rising social challenges in these neighborhoods due to the lack of flexibility in urban design, which exacerbates environmental, social, and economic issues. This study **aims** to analyze the role of flexible urban design as a strategy to address these challenges and improve quality of life, with **Al-Askari neighborhood in Najaf** as a case study.

The research is based on the **hypothesis** that adopting flexible urban design principles can mitigate social challenges and enhance quality of life in low-income urban areas. To achieve this, a set of **key indicators** was derived from the theoretical framework, covering social, environmental, economic, and demographic dimensions. These indicators include, for example, the availability of flexible public spaces to promote social cohesion and the sustainability of natural resources to ensure urban development.

The study employed **field analysis** by surveying residents and local officials, alongside an assessment of the urban and social reality in the study area. **The findings** highlight the significance of participatory planning and the development of resilient infrastructure in achieving urban sustainability, which helps mitigate social and environmental challenges. This supports the study's hypothesis and reinforces the need to apply flexible design strategies in similar urban contexts.

Keywords: Urban Resilience, Social Challenges, Urban Design, Urban Sustainability, Social Isolation.



المقدمة

تواجه المدن تحديات اجتماعية متزايدة نتيجة للنمو السكاني السريع، والتغيرات البيئية، وغياب التخطيط الحضري المرين. يعتبر التصميم العمراني المرين أداة مبتكرة تتيح للمجتمعات التكيف مع هذه التحديات، من خلال تحسين البنية التحتية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

في السياق المحلي، تعاني المدن العراقية من مشكلات متعددة مثل التكدس السكاني وضعف الخدمات، مما يتطلب تبني استراتيجيات تصميمية تتسم بالمرونة. يستهدف هذا البحث تحليل دور التصميم العمراني المرين في معالجة التحديات الاجتماعية، مع دراسة تطبيقات محلية ودولية يمكن الاستفادة منها.

مشكلة البحث :

يعاني حي العسكري في النجف من تحديات اجتماعية نتيجة غياب المرونة العمرانية، مما أدى إلى العزلة الاجتماعية، ضعف التفاعل المجتمعي، ومحدودية الخدمات الأساسية. كيف يمكن للمرونة العمرانية أن تساهم في تحسين جودة الحياة ومعالجة التحديات الاجتماعية في المدن؟

أهداف البحث:

- تقديم إطار نظري يوضح العلاقة بين المرونة العمرانية وجودة الحياة.
- تحليل المؤشرات الميدانية لتقييم التحديات والفرص العمرانية في الأحياء ذات الدخل المنخفض.
- اقتراح حلول تصميمية تدعم التنمية المستدامة وتعزز التماسك الاجتماعي.

أهمية البحث:

يسعى البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التصميم العمراني المرين كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الاجتماعي، مما يساهم في تحسين جودة الحياة في المدن.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم استعراض الأدبيات العلمية المتعلقة بالمرونة العمرانية وتحليل نماذج تطبيقية محلية ودولية. يساعد هذا المنهج في فهم طبيعة المرونة العمرانية كأداة لتحليل ومعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تواجه المدن.

حدود البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور مرونة التصميم العمراني كاستراتيجية لمعالجة التحديات الاجتماعية التي تواجه المدن. تم اختيار حي العسكري، الواقع في مدينة النجف الأشرف، كمنطقة دراسة، نظرًا لما يمثله من نموذج لتحديات حضرية كبيرة تشمل الاكتظاظ السكاني، ضعف البنية التحتية، وانتشار الأنشطة غير المنظمة. أما الحدود الزمنية، فقد تم تحديدها بواقع الحال لعام 2024، حيث شهد الحي تحولات عمرانية واجتماعية ملحوظة أثرت بشكل مباشر على جودة الحياة، مما يجعل هذه الفترة مثالية لدراسة الأثر المحتمل لاستراتيجيات المرونة العمرانية.

الدراسات السابقة

تنوّعت الدراسات السابقة بين دراسات دولية وإقليمية ومحلية، تناولت مفهوم المرونة العمرانية من زوايا مختلفة، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات الدولية

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بمفهوم المرونة العمرانية كنهج رئيسي لمواجهة التحديات الحضرية المتنامية.

- يشير **Coaffee et al. (2020)** إلى أن المرونة العمرانية تُعد إستراتيجية رئيسية لتعزيز قدرة المدن على التكيف مع التغيرات المستمرة، سواء كانت أزمات اجتماعية، بيئية، أو اقتصادية، من خلال تطوير بنى تحتية مرنة وأنظمة استجابة ديناميكية.
- في هذا السياق، ركز **Urban Resilience Phenomenon (2024)** على أهمية تعزيز استدامة المدن عبر تصميمات حضرية مبتكرة وتكاملية، حيث أوضحت أن إشراك المجتمعات المحلية في صياغة استراتيجيات المرونة العمرانية يؤدي إلى زيادة فاعلية الخطط الحضرية وتقليل هشاشة المدن أمام الأزمات.

ثانياً: الدراسات الإقليمية

- سلطت دراسة (UNDP-ODI (2023) الضوء على التحديات الحضرية التي تواجهها المدن العراقية نتيجة النزاعات والهجرة الداخلية، موضحةً أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على البنية التحتية والخدمات العامة، مما يستدعي تبني استراتيجيات مرنة تتكيف مع الظروف المتغيرة لضمان استدامة التنمية الحضرية.

ثالثاً: الدراسات المحلية (العراقية)

أشارت الدراسات العراقية الحديثة إلى قصور في تبني سياسات حضرية مرنة، مما أدى إلى انخفاض قدرة المدن على التكيف مع الأزمات البيئية والاجتماعية.

- أكدت دراسة (Alanda (2023) على أهمية تطوير بنية تحتية مرنة في بغداد تستجيب بفعالية للمتغيرات الحضرية، مع ضرورة دمج التكنولوجيا الذكية والتخطيط التشاركي كأدوات رئيسية لتعزيز المرونة.
- أشارت دراسة (Hadi et al., 2024) إلى أن التصميم الحضري المرن يمثل أداة استراتيجية للتكيف مع التغيرات البيئية في بغداد، حيث استعرضت البحث رؤى تخطيطية حديثة لمواجهة الأزمات البيئية من خلال تصميمات حضرية تكيفية تتماشى مع التحولات المناخية والاجتماعية.
- تناولت دراسة (Alkinani et al., 2022) قضية الامتداد العمراني غير المنظم في بغداد وتأثيره على الاستدامة الحضرية، حيث أكدت الدراسة أن غياب سياسات التخطيط المرن أدى إلى تفاقم مشكلات الامتداد العمراني العشوائي، مما يستدعي إعادة النظر في استراتيجيات التخطيط الحضري لتعزيز قدرة المدينة على التكيف مع النمو السكاني المتسارع.

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، يتضح أن مفهوم المرونة العمرانية لا يقتصر على كونه إطاراً نظرياً، بل يمثل أداة عملية فعالة لمعالجة التحديات الحضرية المعاصرة. ومع ذلك، تبرز فجوة بحثية واضحة في الدراسات التطبيقية المتعلقة بالسياق العراقي، حيث تركز معظم الأبحاث الحالية على الأطر النظرية دون تحليل معمق لمدى إمكانية تطبيق هذه المفاهيم عملياً. بناءً على ذلك، يسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة تطبيقية تستكشف فاعلية المرونة العمرانية في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية في المدن العراقية. يركز البحث على تحليل المرونة العمرانية في حي العسكري بمدينة النجف، باعتباره نموذجاً

لمجتمع حضري يواجه تحديات متزايدة، بما في ذلك الكثافة السكانية المرتفعة، نقص الخدمات الأساسية، والافتقار إلى استراتيجيات التخطيط التشاركي. لذلك، يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل تطبيقي لدور التخطيط العمراني المرن في تعزيز القدرة التكيفية لهذا الحي، مما يجعله مساهمة علمية مهمة يمكن أن تدعم تطوير سياسات التخطيط الحضري في العراق، وتعزز استراتيجيات استدامة المدن في مواجهة التغيرات المستقبلية.

الإطار النظري

تُعد المرونة العمرانية مفهومًا حديثًا يهدف إلى تعزيز قدرة المدن على التكيف مع التحديات المتزايدة التي تواجهها في العصر الحديث، بما يشمل التغيرات الاجتماعية، الكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية. يُنظر إليها كأداة مبتكرة تقلل من هشاشة المدن وتزيد قدرتها على التعافي من الصدمات، كما أشار Coaffee & O'Hare (2018). يعتمد هذا المفهوم على تكامل الجوانب العمرانية والاجتماعية والبيئية في عملية التخطيط الحضري لتحقيق التنمية المستدامة.

البدايات والتطور التاريخي

بدأت فكرة المرونة العمرانية في الظهور خلال منتصف القرن العشرين مع التركيز على تقليل المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات، والتي كانت تؤثر بشكل كبير على المدن (UNDP-ODI, 2023). لاحقًا، تطورت الفكرة لتصبح جزءًا أساسيًا من النقاشات الأكاديمية المتعلقة بالتخطيط الحضري المستدام. وفقًا لتقرير (Urban Resilience Phenomenon (2024)، ركزت النقاشات على الحد من الأضرار البيئية وتعزيز استدامة الموارد. في العقد الأخيرين، توسعت مفاهيم المرونة العمرانية لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت أداة لمواجهة التحديات الحضرية المتزايدة مثل التغير المناخي والنزاعات الاجتماعية. (Karachi Poster, 2023).

تعريف المرونة العمرانية

تشير المرونة العمرانية إلى قدرة المدن على التكيف مع الأزمات والاستجابة للتغيرات المستمرة دون المساس بجودة الحياة. يُعرف هذا النهج بأنه شامل، حيث يجمع بين التخطيط العمراني، التصميم المعماري، إدارة الموارد، والتفاعل الاجتماعي، مما يضمن تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية (Zeng

et al. 2022) وفقاً لـ (Coaffee et al. (2020)، المرونة العمرانية ليست مجرد قدرة على التكيف، بل هي استراتيجية تستهدف تحسين استجابة المدن واستدامتها.

المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالمرونة العمرانية

تستند المرونة العمرانية إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تُسهم في فهم طبيعة العلاقة بين التخطيط الحضري وقدرة المدن على التكيف مع التحديات. تتضمن هذه المفاهيم:

الاستدامة الحضرية:

تُعد الاستدامة الحضرية ركيزة أساسية في تحقيق المرونة العمرانية، حيث تسعى إلى تحقيق توازن بين تلبية احتياجات الحاضر والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة. وفقاً لـ Urban Resilience Indicator Frameworks (2024)، تركز الاستدامة الحضرية على تطوير نظم حضرية تتسم بالكفاءة والقدرة على مواجهة الأزمات، مثل تحسين شبكات النقل وتقليل استهلاك الطاقة.

التكيف الحضري:

يشير التكيف الحضري إلى قدرة المدن على إعادة تشكيل بنيتها وتصميماتها استجابةً للتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. يركز هذا المفهوم على تصميم أنظمة حضرية مرنة تتكيف مع الأزمات المستجدة دون التأثير على جودة الحياة. أوضح (Coaffee & O'Hare (2018) أن التكيف الحضري يشمل تطبيق حلول مبتكرة مثل استخدام مساحات متعددة الوظائف التي تتحول حسب الاحتياجات.

التخطيط متعدد الوظائف:

يعني تصميم مساحات حضرية تخدم أكثر من غرض في الوقت نفسه، مما يسهم في تحسين كفاءة استخدام الأراضي والموارد. على سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم الشوارع كمسارات للمشاة وأيضاً كممرات مائية في حالة الفيضانات. وفقاً لـ (Planning for Safety and Security (2019)، يعزز التخطيط متعدد الوظائف من قدرة المدن على التعامل مع الأزمات بكفاءة أعلى.

العدالة الاجتماعية:

تتطلب المرونة العمرانية مراعاة الاحتياجات المختلفة للسكان، مما يعزز من العدالة الاجتماعية ويقلل من التفاوتات. يركز هذا المفهوم على توفير مساحات عامة تُتيح التفاعل بين مختلف الفئات الاجتماعية. أشارت

دراسة (Karachi Poster, 2023, pp.89-102) إلى أن المدن التي تعتمد العدالة الاجتماعية في تصميمها تكون أكثر قدرة على تحقيق التماسك المجتمعي.

الإدارة التشاركية:

تؤكد الإدارة التشاركية على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط والتنفيذ، مما يزيد من تقبل السكان للتغيرات ويُعزز من فعالية السياسات. وفقاً لـ UNDP-ODI (2023)، تُعد الإدارة التشاركية أداة فعالة لضمان استدامة الحلول الحضرية.

أبعاد المرونة العمرانية

تتجسد المرونة العمرانية في ثلاثة أبعاد رئيسية تساهم في تحسين أداء المدن وقدرتها على مواجهة التحديات المعاصرة. هذه الأبعاد مترابطة وتعتمد على بعضها البعض لتحقيق الأهداف الحضرية الشاملة:

البعد الاجتماعي:

يعكس البعد الاجتماعي أهمية تعزيز التماسك المجتمعي وتحقيق العدالة الاجتماعية داخل المدن. تسعى المدن التي تعتمد على مبدأ المرونة العمرانية إلى توفير مساحات تجمع مرنة تتيح التفاعل الإيجابي بين السكان من مختلف الفئات. على سبيل المثال، تسهم الحدائق العامة والمناطق الترفيهية متعددة الاستخدامات في تحسين العلاقات المجتمعية، حيث توفر بيئة تجمع مشترك تساهم في تقليل العزلة الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء. وفقاً لـ (2019) Planning for Safety and Security، فإن تصميم المدن بمراعاة هذا البعد يساعد على تقليل الفجوات الاجتماعية، وتشجيع التفاعل بين مختلف الفئات، مما يعزز من شعور السكان بالاستقرار والأمان.

البعد البيئي:

يمثل هذا البعد استجابة المدن للتحديات البيئية المتزايدة، مثل التلوث، استنزاف الموارد، والتغير المناخي. يركز البعد البيئي على تقليل التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية وتعزيز استدامة الأنظمة الحضرية. يشمل ذلك تصميم أنظمة صرف صحي متطورة تقلل من مخاطر الفيضانات، واعتماد تقنيات الطاقة المتجددة لإدارة الموارد بشكل مستدام. أشارت (Urban Resilience Indicator Frameworks 2024, pp.88-104) إلى أن المدن التي تعتمد على ممارسات بيئية مرنة تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة التحديات البيئية وتحقيق استدامة طويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساهم المساحات الخضراء في تقليل الحرارة الحضرية، وتحسين جودة الهواء، فضلاً عن دورها في تعزيز الصحة العامة للسكان.

البعد الاقتصادي:

يدعم البعد الاقتصادي قدرة المدن على التعافي من الأزمات الاقتصادية المفاجئة، من خلال توفير بنى تحتية مرنة تدعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن للأسواق المحلية التي تُصمم بطريقة مرنة أن تستوعب التغيرات في الطلب أو التغيرات الاقتصادية دون أن تتأثر بشكل كبير. أشارت - UNDP (2023) ODI إلى أن تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي، وجذب الاستثمارات من خلال تحسين البيئة الحضرية، يمثلان حجر الزاوية في بناء مدن مرنة قادرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد هذا البعد في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستويات المعيشة، مما يعزز استقرار المجتمعات الحضرية ويقلل من الهجرة إلى المدن الكبرى.

العلاقة بين المرونة العمرانية والتحديات الاجتماعية

تشهد المدن الحديثة تنوعًا كبيرًا في التحديات الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمعات الحضرية وجودة حياتها. تتسم هذه التحديات بالتعقيد والتشابك، إذ تتداخل العوامل السكانية، البيئية، والاقتصادية لتشكل أزمات تهدد استدامة المدن. المرونة العمرانية تبرز كأداة فعّالة لمعالجة هذه الأزمات من خلال تصميمات حضرية قادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة (Alkinani et al., 2022, pp.295-319).

المرونة العمرانية ليست فقط استجابة للتحديات المعاصرة، ولكنها أيضًا إطار عمل يعزز قدرة المدن على الصمود أمام الصدمات المستقبلية. كما أشارت دراسة (Urban Resilience Phenomenon (2024) إلى أن اعتماد التصميم المرن يساهم في تحسين جودة الحياة ويقلل من المخاطر الناتجة عن الأزمات الاجتماعية.

في ضوء ذلك، تُعد المرونة العمرانية وسيلة أساسية لتحقيق توازن مستدام بين الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات الحضرية والموارد المحدودة. (Hadi et al., 2024).

الاكتظاظ السكاني وآثاره

يمثل الاكتظاظ السكاني أحد التحديات الأكثر تعقيدًا التي تواجه المدن الحديثة، خاصةً في المناطق الحضرية الكبرى. يتسبب النمو السكاني المتسارع، سواء الناتج عن الهجرة الداخلية أو الزيادة الطبيعية للسكان، في الضغط على الموارد والخدمات المتاحة، مما يؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة تعيق تحقيق التوازن بين النمو الحضري واستدامته. (Coaffee & O'Hare, 2018).

تأثيرات الاكتظاظ السكاني

على البنية التحتية، يؤدي الاكتظاظ إلى زيادة الضغط على شبكات النقل العام، مما يسبب ازدحامًا مروريًا وتأخيرات يومية. كما تتأثر شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء بزيادة الطلب، مما يؤدي إلى تدهور جودة هذه الخدمات (Urban Safety Challenges, 2024, pp.56-80).

أما على الخدمات الاجتماعية، فإن الاكتظاظ في المدارس والمستشفيات يؤدي إلى انخفاض جودة التعليم والرعاية الصحية، مع نقص الموارد المخصصة للأسر ذات الدخل المحدود بسبب ارتفاع الطلب (Planning for Safety and Security, 2019, Urban Resilience Indicator Frameworks, 2024).

بيئيًا، يسهم الاكتظاظ السكاني في زيادة تلوث الهواء والمياه نتيجة الاستهلاك المفرط وانبعاثات المركبات. كما يتسبب في إزالة الغابات لتحويل الأراضي إلى مناطق سكنية، مما يزيد من التأثيرات البيئية السلبية (Architecture and Urban Crises, 2023), (Alanda, 2023, pp.123-145).

الانعكاسات الاجتماعية

ينتج عن الاكتظاظ السكاني تصاعد التفاوت الاجتماعي، حيث تعيش الفئات الفقيرة في أحياء مكتظة تفتقر إلى الخدمات الأساسية. (جميل أحمد، 2021) بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الضغوط الاقتصادية، مثل ارتفاع تكاليف الإسكان والخدمات، إلى زيادة معدلات الفقر في المناطق المكتظة بالسكان (UNDP-ODI, 2023).

الحلول الممكنة

لتخفيف آثار الاكتظاظ السكاني، يمكن اعتماد تصميم عمراني مرن يعيد توظيف المباني والمساحات المفتوحة بما يتماشى مع الاحتياجات. كما يمكن تحسين البنية التحتية الذكية باستخدام تقنيات المدن الذكية لتخفيف الضغط على الخدمات وزيادة كفاءتها. (SmartCities, 2023) أخيرًا، ينبغي توجيه التوسع الحضري إلى مناطق أقل اكتظاظًا من خلال سياسات تخطيط شاملة ومتوازنة (Urban Resilience Indicator Frameworks, 2024).

يشكل الاكتظاظ السكاني تحديًا كبيرًا، ولكن يمكن تخفيف آثاره عبر استراتيجيات تصميم مرنة تسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز العدالة الاجتماعية. علاوة على ذلك، يمكن لتخطيط المدن الأكثر ذكاءً ضمان استدامتها على المدى الطويل (Coaffee & O'Hare, 2018).

1.1.2 عدم المساواة الاجتماعية

تمثل عدم المساواة الاجتماعية إحدى القضايا الكبرى التي تواجه المدن الحديثة، حيث تؤدي إلى تفاوت واضح في الوصول إلى الخدمات والموارد الأساسية. ينجم هذا التفاوت عن التوزيع غير العادل للخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، والنقل، مما يساهم في خلق فجوات اقتصادية واجتماعية بين مختلف فئات المجتمع (Urban Resilience Phenomenon, 2024).

تأثيرات عدم المساواة

تؤدي عدم المساواة إلى تدهور الخدمات الاجتماعية في المناطق الفقيرة، مما يقلل من جودة التعليم والرعاية الصحية، ويحد من فرص تطوير سكان هذه المناطق (Urban Resilience Indicator Frameworks, 2024). كما يساهم التفاوت الاجتماعي في زيادة معدلات الفقر بسبب صعوبة وصول الفئات الضعيفة إلى فرص العمل اللائقة، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي (Planning for Safety and Security, 2019). إلى جانب ذلك، يؤدي التفاوت في توزيع الخدمات والبنية التحتية إلى الشعور بالعزلة الاجتماعية بين السكان الذين يعيشون في مناطق تفتقر إلى التخطيط الملائم (Urban Resilience Phenomenon, 2024).

الحلول الممكنة لتحقيق العدالة الاجتماعية

يمكن للمرونة العمرانية أن تلعب دورًا رئيسيًا في معالجة عدم المساواة الاجتماعية. يتمثل ذلك في اعتماد تخطيط شامل يركز على تحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين جميع الأحياء السكنية. كما يمكن تصميم مساحات عامة شاملة ومفتوحة لتعزيز التفاعل الاجتماعي بين السكان، مما يقلل من العزلة الاجتماعية (SmartCities, 2023). بالإضافة إلى ذلك، يُعد تحفيز التنمية المحلية في الأحياء ذات الدخل المنخفض وسيلة فعالة لتحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية، وتقليل الفجوة مع المناطق الأكثر تطورًا (Urban Safety Challenges, 2024).

1.1.3 العزل الاجتماعي

العزل الاجتماعي يشير إلى انقطاع الأفراد أو مجموعات معينة عن التفاعل مع المجتمع الأوسع، مما يؤدي إلى شعورهم بالتهميش والانزوال. تزداد هذه الظاهرة تفاقمًا في المدن الحديثة بسبب الضغوط الاقتصادية، والتغيرات الاجتماعية، وغياب التخطيط العمراني الذي يراعي احتياجات جميع الفئات السكانية (Urban Resilience Phenomenon, 2024).

تأثيرات العزل الاجتماعي

يتسبب العزل الاجتماعي في ضعف التماسك الاجتماعي داخل المدن، حيث يقل شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمع واحد، مما يزيد من الانقسامات بين الفئات المختلفة. (Buzási & Csizovszky, 2023) كما يؤدي الشعور بالعزلة إلى تفاقم الأزمات النفسية، بما في ذلك ارتفاع معدلات القلق والاكتئاب، خاصة بين الفئات المهمشة. (Karachi Poster, 2023, pp.89-102) بالإضافة إلى ذلك، تنخفض جودة الحياة بسبب تقلص فرص الوصول إلى الأنشطة المجتمعية والثقافية، مما يؤدي إلى حرمان الأفراد من بيئة اجتماعية داعمة. (SmartCities, 2023)

المؤشرات المستخلصة من الإطار النظري

يُعتبر الإطار النظري أساساً مهماً لفهم المفاهيم والمبادئ المرتبطة بالمرونة العمرانية وتأثيرها على التحديات الحضرية والاجتماعية. بناءً على التحليل النظري، تم استخراج مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي ترتبط بشكل مباشر بجوانب التحديات السكانية والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، فضلاً عن دور التخطيط العمراني في تعزيز المرونة والاستدامة. يهدف هذا الجدول إلى تنظيم هذه المؤشرات بشكل شامل، مع تحديد أبعادها المختلفة ووصفها الدقيق، مما يساعد في تحويل الإطار النظري إلى دليل عملي لدراسة الحالة في منطقة البحث. ستستخدم هذه المؤشرات لاحقاً كأداة لتحليل الواقع العمراني والاجتماعي في منطقة الدراسة وتقييم التحديات والفرص المتاحة لتطوير حلول مستدامة تتوافق مع المبادئ المستخلصة

جدول (1): مؤشرات الأطر النظري

المحور الرئيسي	المؤشر	الوصف
البعد الاجتماعي	توفير المساحات العامة المرنة	قياس مدى وجود مساحات عامة تتيح التفاعل بين السكان وتعزز التماسك المجتمعي.
	الحد من العزلة الاجتماعية	قياس الفجوات في التفاعل بين الفئات المختلفة وأثرها على العزلة الاجتماعية.
	تعزيز العدالة الاجتماعية	تقييم توزيع الخدمات والمرافق بين الفئات الاجتماعية المختلفة ومدى تحقيق التوازن في الوصول إليها.
البعد البيئي	استدامة الموارد	قياس الجهود المبذولة لتقليل استنزاف الموارد الطبيعية واستخدام تقنيات مستدامة مثل الطاقة المتجددة.
	تقليل التلوث	تحليل دور البنية التحتية في تقليل التلوث البيئي، بما في ذلك الهواء والمياه.
البعد الاقتصادي	تحسين المساحات الخضراء	تقييم تأثير المساحات الخضراء على جودة الهواء وتقليل الحرارة الحضرية.
	استمرارية الأنشطة الاقتصادية	قياس مدى وجود البنية التحتية المرنة التي تدعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية، خاصة أثناء الأزمات.
التحديات السكانية	خلق فرص العمل	تحليل الأثر الاقتصادي للاستثمارات المحلية في تعزيز فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.
	تحسين البيئة الاستثمارية	تقييم دور التخطيط الحضري في جذب الاستثمارات وتنشيط الأسواق المحلية.
	الكثافة السكانية	تحليل تأثير الكثافة السكانية على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.
	الضغط على البنية التحتية	قياس حجم الضغط على شبكات النقل، الصرف الصحي، والكهرباء نتيجة الكثافة السكانية.

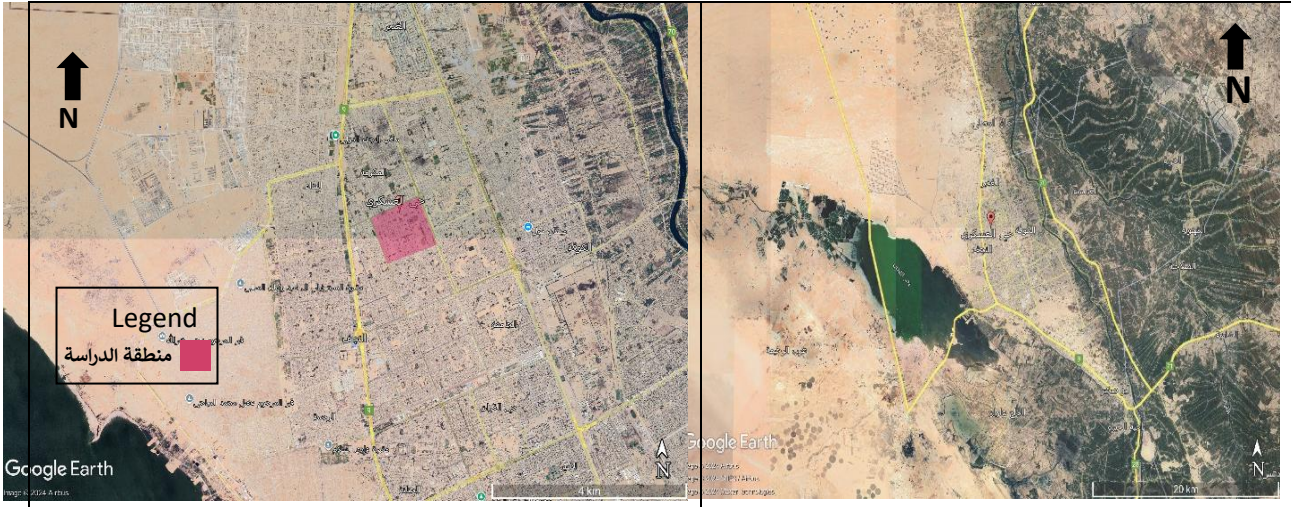
تقييم التوزيع الجغرافي للسكان ومدى وجود مناطق مكتظة تعاني من ضعف التخطيط.	التوزيع السكاني العادل	التحديات الاجتماعية
قياس الفجوات في توزيع الخدمات والموارد بين الأحياء المختلفة.	التفاوت الاجتماعي	
قياس تأثير نقص المساحات العامة والخدمات الاجتماعية على زيادة العزلة الاجتماعية.	العزل الاجتماعي	التخطيط العمراني
قياس كفاءة استخدام الأراضي من خلال مساحات متعددة الوظائف.	التخطيط متعدد الوظائف	
تقييم دور المجتمعات المحلية في المشاركة بعملية التخطيط والتنفيذ.	الإدارة التشاركية	
تحليل قدرة البنية التحتية على التكيف مع الأزمات المستجدة.	استجابة البنية التحتية للأزمات	

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة والأطر النظري

الجانب العملي:

تعريف منطقة الدراسة

يُعد حي العسكري واحداً من أكثر الأحياء كثافة سكانية في مدينة النجف الأشرف. يتميز هذا الحي بتركيبية سكانية متنوعة، شكل (1)، ويعاني من تحديات حضرية تشمل الاكتظاظ السكاني، نقص الخدمات الأساسية، وضعف التخطيط العمراني. تأسس الحي في النصف الثاني من القرن العشرين لتلبية احتياجات الفئات ذات الدخل المحدود، ولكنه اليوم يواجه توسعاً عمرانياً سريعاً أثر على جودة الحياة لسكانه.



شكل (1) منطقة الدراسة بالاعتماد على google Earth 2024

تحديد اهم مشاكلها مع التركيز على الجانب العمراني والجانب الاجتماعي

1- نقص التخطيط العمراني:

يعاني حي العسكري من ضعف في التخطيط العمراني المستدام، حيث أدى التوسع غير المخطط إلى ظهور مشاكل في إدارة الأراضي والخدمات (البغدادي، 2019). فضلاً عن ان البنية التحتية في الحي تعاني من تدهور واضح، مع قصور في تغطية شبكات المياه والصرف الصحي لجميع المناطق، مما يؤدي إلى

تسربات وانسدادات متكررة. ومن جانب اخر تعاني منطقة الدراسة من الكثافة السكانية العالية حيث يقطن الحي عدد كبير من السكان مقارنة بمساحته، مما يزيد الضغط على الموارد والخدمات، بما في ذلك المدارس والمرافق العامة. اما فيما يخص مشاكل النقل فالحي يعاني من طرق غير مؤهلة بشكل كافٍ لتلبية احتياجات السكان، مما يؤدي إلى ازدحامات مرورية وصعوبة في التنقل.

2- المشاكل الاجتماعية:

يعاني سكان المنطقة من ارتفاع معدلات الفقر حيث يعيش العديد من سكان الحي في ظروف اقتصادية صعبة، مع اعتمادهم على وظائف غير مستقرة أو أعمال ذات دخل محدود (الياسري، 2020). وعلى صعيد الخدمات العامة فهناك ضعف المرافق الترفيهية والمساحات العامة حيث يفتقر الحي إلى مساحات عامة ومرافق ترفيهية تسهم في تحسين التفاعل الاجتماعي بين السكان، مما ينعكس سلبيًا على التماسك الاجتماعي. وهناك التفاوت في الخدمات اذ يعاني سكان الحي من تفاوت في جودة الخدمات المقدمة، حيث تتركز بعض الخدمات في مناطق معينة بينما تفتقر مناطق أخرى إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية.

تحديد حجم العينة

تم تحديد حجم العينة بما يتناسب مع أهداف الدراسة للحصول على رؤى شاملة من كل من السكان والمسؤولين المحليين في منطقة الدراسة. بلغ عدد المشاركين في استمارة استبيان السكان 75 مشاركًا يمثلون مختلف الفئات السكانية في المنطقة المستهدفة، مما يتيح تقييمًا متوازنًا لوجهات نظر السكان حول جودة الخدمات العامة، توزيع الموارد، وتأثير التصميم العمراني على حياتهم اليومية.

أما استمارة المسؤولين فقد استهدفت 30 مسؤولاً من الجهات المحلية والإدارية المعنية بالتخطيط العمراني والخدمات العامة. تم اختيار هذه العينة من المسؤولين بناءً على دورهم المباشر في وضع وتنفيذ الخطط العمرانية، مما يضمن الحصول على رؤية متعمقة حول التحديات الإدارية والإمكانات العملية لتطبيق مبادئ المرونة العمرانية.

وقد تم اختيار العينة باتباع أسلوبين، حيث اعتمدت الطريقة العشوائية في اختيار عينة السكان لضمان تمثيل متوازن وموضوعي لجميع فئات المجتمع المحلي، في حين تم اختيار عينة المسؤولين بطريقة عمدية، استنادًا إلى مناصبهم وخبراتهم المباشرة في مجال التخطيط العمراني، لضمان الحصول على بيانات دقيقة تعكس التحديات والإمكانات الواقعية.

يعكس حجم العينة تنوعًا كافيًا لجمع بيانات موثوقة تمثل المجتمع المحلي وإدارة المنطقة، مما يسهم في تحليل مقارن وشامل بين رؤية المسؤولين واحتياجات السكان لتقديم توصيات مبنية على بيانات دقيقة وموضوعية.

استمارة الاستبيان واهم الأفكار الى تحاول مناقشتها

تم تصميم استمارتين لاستقصاء آراء كل من السكان والمسؤولين المحليين حول موضوع المرونة العمرانية ومدى تأثيرها في معالجة التحديات الاجتماعية، البيئية، والاقتصادية في منطقة الدراسة. ركزت الاستمارتان على قياس التحديات والفرص المرتبطة بتطوير البنية التحتية وتعزيز الاستدامة الحضرية، مع تحليل مدى توافق الخطط والتطبيقات الحالية مع احتياجات السكان.

- استمارة المسؤولين: هدفت إلى تقييم وعي المسؤولين ومدى إدراكهم لأهمية المرونة العمرانية في مواجهة الأزمات والكوارث. تناولت الاستمارة محاور متعددة، من بينها وضوح الخطط العمرانية، الاعتماد على التقنيات الحديثة، إشراك المجتمع المحلي في التخطيط، واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام. كما بحثت الاستمارة في التحديات السكانية والاجتماعية مثل العدالة في توزيع الخدمات وضغط الكثافة السكانية، إضافة إلى تقييم البعد البيئي والاقتصادي من حيث استدامة الموارد وجذب الاستثمارات.

- استمارة السكان: ركزت على تقييم تأثير التصميم العمراني على جودة حياة السكان ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية احتياجاتهم اليومية. تضمنت الأسئلة محاور مثل توفر المساحات العامة، تأثير تصميم المنطقة على التلوث البيئي، كفاءة استغلال المساحات، واستدامة الموارد الطبيعية. كما تناولت الاستمارة تقييم السكان لاستجابة الخدمات العامة لاحتياجاتهم المتزايدة ومدى تأثير الكثافة السكانية على جودة الخدمات.

تهدف الاستمارتان معًا إلى توفير صورة شاملة عن واقع التخطيط العمراني ومدى تكامله مع مبادئ المرونة والاستدامة، مع إبراز نقاط القوة والضعف من وجهتي نظر السكان والمسؤولين. تسعى هذه الأفكار إلى تقديم توصيات تستند إلى تحليل دقيق للبيانات المستخلصة، بهدف تحسين جودة الحياة وتعزيز التماسك المجتمعي والتنمية المستدامة.

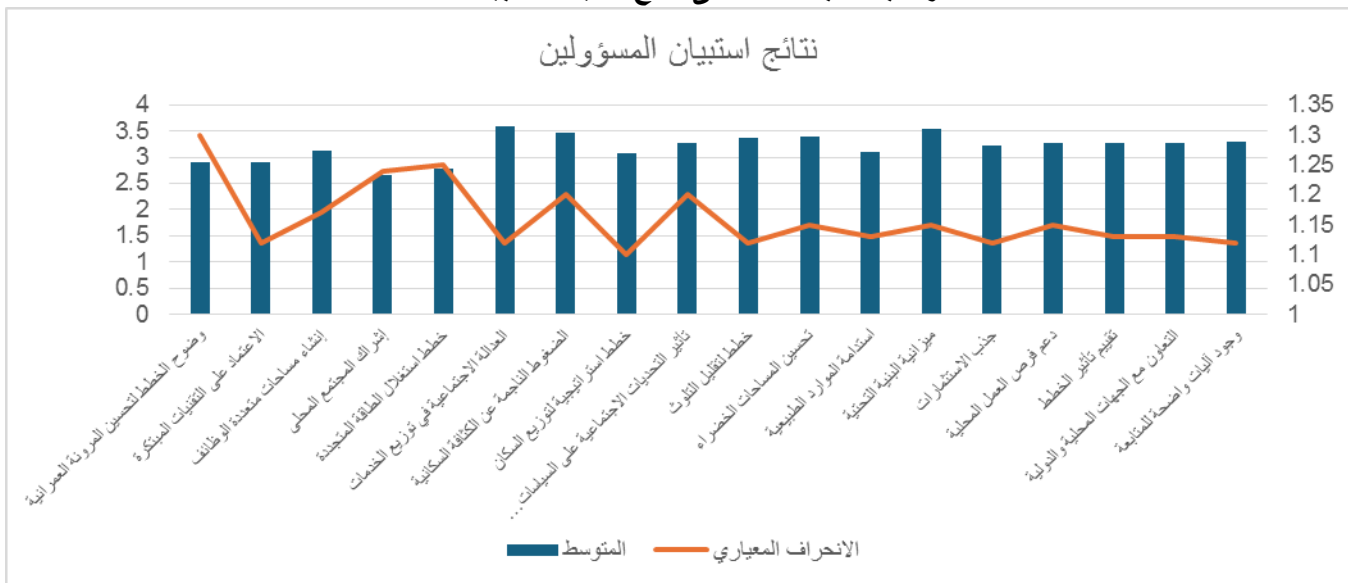
نتائج استثمارات المسح الميداني

تم تحليل نتائج الاستبيانات الموجهة لكل من المسؤولين (جدول رقم 1)، شكل (2) والسكان (جدول رقم 2) بهدف تقييم واقع المرونة العمرانية في منطقة الدراسة وتأثيرها على مواجهة التحديات الاجتماعية، البيئية، والاقتصادية. تم تقسيم النتائج إلى محاور رئيسية تشمل التخطيط العمراني والمرونة، التحديات السكانية والاجتماعية، البعد البيئي، البعد الاقتصادي، وآليات التنفيذ والمتابعة.

جدول (2) نتائج استبيان المسؤولين

المحور الرئيسي	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	التقييم العام
التخطيط العمراني والمرونة	وضوح الخطط لتحسين المرونة العمرانية	2.90	1.30	محايد
	الاعتماد على التقنيات المبتكرة	2.90	1.12	محايد
	إنشاء مساحات متعددة الوظائف	3.13	1.17	محايد إيجابي
	إشراك المجتمع المحلي	2.67	1.24	قريب من الرفض
	خطط استغلال الطاقة المتجددة	2.77	1.25	محايد
التحديات السكانية والاجتماعية	العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات	3.60	1.12	إيجابي
	الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية	3.47	1.20	إيجابي
	خطط استراتيجية لتوزيع السكان	3.07	1.10	محايد
	تأثير التحديات الاجتماعية على السياسات التنموية	3.27	1.20	محايد إيجابي
	خطط لتقليل التلوث	3.37	1.12	إيجابي
البعد البيئي	تحسين المساحات الخضراء	3.40	1.15	إيجابي
	استدامة الموارد الطبيعية	3.10	1.13	محايد
	ميزانية البنية التحتية	3.53	1.15	إيجابي
البعد الاقتصادي	جذب الاستثمارات	3.23	1.12	محايد إيجابي
	دعم فرص العمل المحلية	3.27	1.15	محايد إيجابي
	تقييم تأثير الخطط	3.27	1.13	محايد إيجابي
التنفيذ والمتابعة	التعاون مع الجهات المحلية والدولية	3.27	1.13	محايد إيجابي
	وجود آليات واضحة للمتابعة	3.30	1.12	محايد إيجابي

المصدر: الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيانه

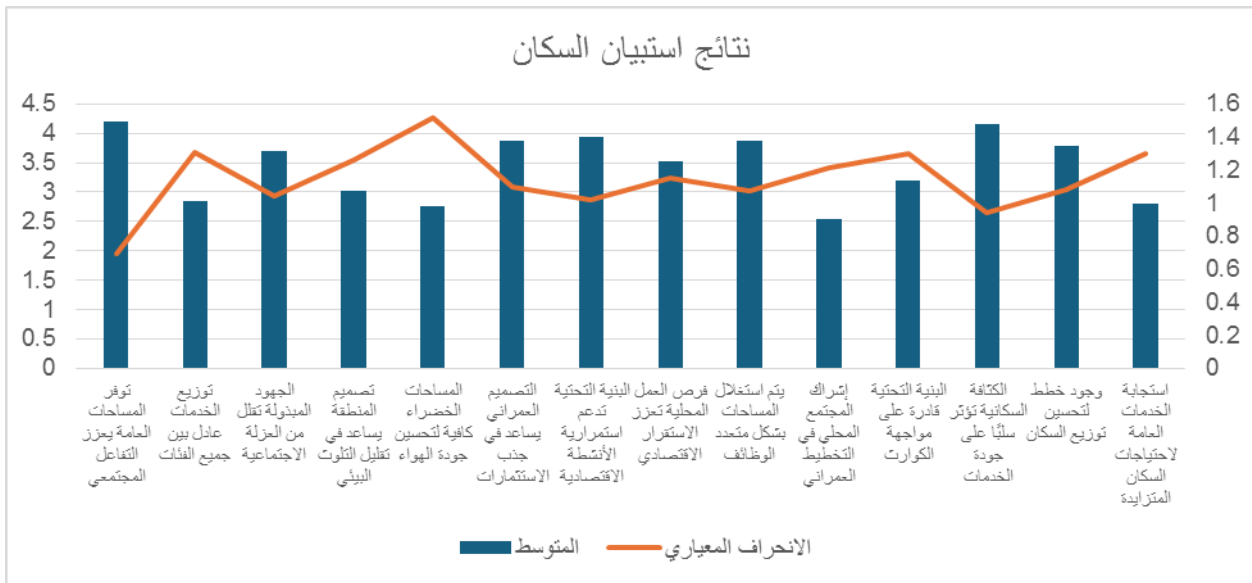


شكل (2) نتائج استبيان المسؤولين، الباحث بالاعتماد على استثمارات المسح الميداني 2024

جدول (3) نتائج استبيان السكان

المحور الرئيسي	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	التقييم العام
البعد الاجتماعي	توفر المساحات العامة يعزز التفاعل المجتمعي	4.19	0.69	إيجابي
	توزيع الخدمات عادل بين جميع الفئات	2.84	1.31	سليبي
البعد البيئي	الجهود المبذولة تقلل من العزلة الاجتماعية	3.69	1.04	إيجابي نسبياً
	تصميم المنطقة يساعد في تقليل التلوث البيئي	3.03	1.26	محايد
البعد الاقتصادي	المساحات الخضراء كافية لتحسين جودة الهواء	2.76	1.52	سليبي
	التصميم العمراني يساعد في جذب الاستثمارات	3.87	1.10	إيجابي
التخطيط العمراني والمرونة	البنية التحتية تدعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية	3.93	1.02	إيجابي
	فرص العمل المحلية تعزز الاستقرار الاقتصادي	3.52	1.15	إيجابي نسبياً
التحديات السكانية والاجتماعية	يتم استغلال المساحات بشكل متعدد الوظائف	3.87	1.07	إيجابي
	إشراك المجتمع المحلي في التخطيط العمراني	2.53	1.21	سليبي
	البنية التحتية قادرة على مواجهة الكوارث	3.20	1.30	محايد
	الكثافة السكانية تؤثر سلباً على جودة الخدمات	4.15	0.94	سليبي
	وجود خطط لتحسين توزيع السكان	3.78	1.08	إيجابي نسبياً
	استجابة الخدمات العامة لاحتياجات السكان المتزايدة	2.80	1.30	سليبي

المصدر: الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان



شكل (3) نتائج استبيان السكان، الباحث بالاعتماد على استمارات المسح الميداني 2024

تم عرض النتائج بناءً على المتوسطات الحسابية لكل محور مع مقارنتها بين استجابات المسؤولين والسكان لتوضيح التفاوت بين الرؤية الإدارية والواقع الميداني. تم استخدام الإحصائيات الوصفية لتحديد نقاط القوة والضعف، مع الإشارة إلى الفجوات بين التخطيط والتنفيذ. كما ركز التحليل على تفسير التوجهات العامة لكل مجموعة، مما يتيح فهماً شاملاً للتحديات والفرص في المنطقة. تهدف هذه الآلية إلى تقديم رؤية متكاملة تساعد في صياغة توصيات عملية تُسهم في تحسين السياسات العمرانية وتلبية احتياجات السكان بشكل أفضل.

المحور الأول: التخطيط العمراني والمرنة

تظهر نتائج المسؤولين ضعفاً واضحاً في وضوح الخطط لتحسين المرونة العمرانية، حيث كان متوسط الإجابات محايداً (2.90)، مما يعكس قلة الاستراتيجيات الواضحة للتعامل مع الأزمات. من ناحية السكان، أظهروا تقييماً سلبياً لإشراكهم في عمليات التخطيط العمراني (2.53) وأشاروا إلى محدودية استغلال البنية التحتية لمواجهة الكوارث (3.20). هذه الفجوة تشير إلى أن المسؤولين يدركون القصور، لكنهم لم يعزوا بعد مشاركة السكان في عملية التخطيط أو تنفيذ خطط مرنة واضحة.

المحور الثاني: التحديات السكانية والاجتماعية

كان تقييم المسؤولين إيجابياً نسبياً فيما يخص العدالة الاجتماعية بمتوسط (3.60)، لكن السكان أظهروا رأياً مغايراً، حيث أعطوا توزيع الخدمات تقييماً سلبياً (2.84)، ما يعكس فجوة واضحة بين رؤية المسؤولين وواقع الخدمات. كما اتفق الجانبان على أن الكثافة السكانية تمثل تحدياً كبيراً، حيث كان متوسط تقييم السكان (4.15) بينما أعطى المسؤولون تقييماً إيجابياً نسبياً للخطط الاستراتيجية لتحسين توزيع السكان (3.07). هذه النتائج تشير إلى أن الخطط الموضوعية تحتاج إلى تنفيذ فعلي يعكسها على الأرض.

المحور الثالث: البعد البيئي

من منظور المسؤولين، كان هناك وعي نسبي بأهمية تحسين البيئة، حيث كان المتوسط (3.37) فيما يخص تقليل التلوث، بينما أعطى السكان تقييماً محايداً بمتوسط (3.03). من ناحية المساحات الخضراء، كانت آراء السكان أكثر سلبية (2.76) مقارنةً بتقييمات المسؤولين (3.40). هذا التفاوت يعكس جهوداً حكومية قائمة لكنها غير كافية من وجهة نظر السكان، مما يشير إلى حاجة لتحسين التنفيذ والمخرجات البيئية.

المحور الرابع: البعد الاقتصادي

أظهر المسؤولون تقييماً إيجابياً للجهود الاقتصادية مثل دعم البنية التحتية وجذب الاستثمارات (3.53) و (3.23 على التوالي)، وكان للسكان تقييم متقارب، حيث منحوا البنية التحتية الاقتصادية خلال الأزمات تقييماً إيجابياً (3.93). لكن السكان كانوا أقل رضا عن فرص العمل المحلية بمتوسط (3.52)، مما يشير إلى أن الجهود الاقتصادية الحالية تركز على البنية التحتية والاستثمار دون معالجة كافية لتحديات التوظيف المحلية.

المحور الخامس: التنفيذ والمتابعة

تقييم المسؤولين للتنفيذ والمتابعة كان إيجابياً نسبياً، حيث أشاروا إلى وجود آليات متابعة بمتوسط (3.30). لكن على الجانب الآخر، عبر السكان عن عدم رضاهم عن استجابة الخدمات العامة لاحتياجاتهم المتزايدة (2.80). هذا التفاوت يبرز الحاجة إلى آليات متابعة أكثر شمولية لضمان انعكاس الخطط على جودة الخدمات.

الاستنتاجات

1. هناك ضعف واضح في وضوح وتطبيق خطط مرنة لتحسين جودة الحياة ومواجهة الكوارث، حيث أظهر تحليل المسؤولين متوسطات محايدة بشأن وضوح الخطط (2.90)، بينما عبر السكان عن استيائهم من ضعف إشراكهم في التخطيط العمراني (2.53).
2. الاستغلال المحدود للتقنيات الحديثة والمساحات متعددة الوظائف يعكس غياب رؤية تكاملية لتطوير المدن، مما يبرز الحاجة لتعزيز الإدارة التشاركية وإشراك المجتمع المحلي بشكل فعال.
3. أكد كل من المسؤولين والسكان على تأثير الكثافة السكانية سلباً على جودة الخدمات، مع متوسط مرتفع لتقييم السكان (4.15). بينما أشار المسؤولون إلى وجود خطط استراتيجية لتحسين توزيع السكان (3.07)، فإن التنفيذ العملي لهذه الخطط لم يحقق التأثير المطلوب على أرض الواقع.
4. يعكس التفاوت الكبير في تقييم العدالة الاجتماعية بين المسؤولين (3.60) والسكان (2.84) فجوة بين الخطط الموضوعة والواقع الميداني.
5. هناك جهود متوسطة لتحسين البيئة من قبل المسؤولين، كما أظهرت المتوسطات (3.37) فيما يتعلق بتقليل التلوث. ومع ذلك، فإن السكان أعربوا عن استيائهم من قلة المساحات الخضراء (2.76) وتأثيرها على جودة الحياة، مما يشير إلى ضعف تنفيذ سياسات بيئية مستدامة.
6. لم تحقق استدامة الموارد الطبيعية وتخفيف التلوث المستوى المطلوب من الفاعلية، مما يجعل البعد البيئي نقطة ضعف يجب التركيز عليها.
7. أظهرت النتائج توجهاً إيجابياً نحو دعم الأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية، حيث عبر كل من المسؤولين والسكان عن تقييمات إيجابية في هذا الجانب (3.53 للمسؤولين و3.93 للسكان).
8. ومع ذلك، أشار السكان إلى قصور في دعم فرص العمل المحلية (3.52)، مما يعكس تركيز الجهود الاقتصادية على جذب الاستثماري دون تعزيز كافٍ للاستقرار الاقتصادي المحلي.

9. أظهر تحليل المسؤولين وجود آليات متابعة نسبية (3.30)، لكنها لم تكن كافية لضمان تحقيق أثر ملموس على جودة الحياة، حيث كان تقييم السكان لاستجابة الخدمات العامة للاحتياجات المتزايدة منخفضاً. (2.80)
10. يشير التفاوت بين التقييمات إلى أن الخطط العمرانية بحاجة إلى تقييم دوري أكثر فعالية ومتابعة صارمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

التوصيات:

1. لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تواجه المدن، يجب التركيز على تعزيز التخطيط التشاركي من خلال إشراك السكان في عمليات التخطيط العمراني عبر لجان استشارية محلية وجلسات استماع دورية، مع تفعيل استبيانات إلكترونية وميدانية لتحديد الاحتياجات. كما ينبغي تحسين استدامة الموارد البيئية عن طريق تخصيص ميزانيات لإنشاء المساحات الخضراء وتنفيذ حملات توعية مجتمعية لتقليل النفايات ودعم ممارسات إعادة التدوير، بالإضافة إلى تبني تقنيات الطاقة المتجددة في البنية التحتية والمباني.
2. يعد تطوير البنية التحتية المرنة أولوية، من خلال تصميم مساحات متعددة الوظائف وتعزيز أنظمة إدارة الكوارث، بما يشمل تصريف المياه للتعامل مع الفيضانات. يجب أيضاً تحسين العدالة الاجتماعية عبر وضع خرائط لتوزيع الخدمات بشكل متوازن، مع إنشاء مراكز خدمات مجتمعية في المناطق المحرومة. لدعم النشاط الاقتصادي المحلي، من المهم تقديم قروض ميسرة ودعم المشروعات الصغيرة، إلى جانب تخصيص مساحات للأسواق المحلية لتشجيع التجارة.
3. تفعيل آليات متابعة الخطط العمرانية يعد ضرورة ملحة من خلال إعداد تقارير دورية لتقييم تنفيذ المشاريع واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لمراقبة التأثيرات. ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية من خلال التقديم لبرامج التمويل المخصصة للتنمية الحضرية والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى. التعليم والتوعية لهما دور محوري، حيث يمكن إدماج موضوعات المرونة العمرانية والاستدامة في المناهج الدراسية وتنظيم ورش عمل محلية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية.
4. يتطلب تحسين التخطيط العمراني استخدام التكنولوجيا الحديثة كبرامج النمذجة ثلاثية الأبعاد وتطبيقات الهواتف الذكية لتلقي شكاوى ومقترحات السكان. كذلك، يجب تشجيع الاستثمار في البنية التحتية الذكية عبر تقديم حوافز للمستثمرين وإنشاء مشاريع تدعم خدمات النقل الذكي والطاقة



المستدامة. هذه التوصيات تعتمد على تعاون مشترك بين الجهات الحكومية، مثل وزارتي التخطيط والبيئة، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتحقيق تطور شامل ومستدام.

5. ينبغي تطوير سياسات حضرية متكاملة تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع التأكيد على العلاقة المتبادلة بين استدامة الموارد، تحسين جودة الحياة، وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي.

6. يجب تعزيز استخدام التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي في تطوير استراتيجيات التخطيط العمراني، من خلال نظم معلومات جغرافية متقدمة وتحليل البيانات الضخمة، مما يمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

المصادر:

المصادر الأجنبية:

1. Alanda, T. (2023). Urban resilience: Addressing challenges through innovative design. *Journal of Urban Studies*, 35(4), 123-145.
2. Alkinani, A., Hussain, Z., & Muwafaq, M. (2022). Cities' urban resilience in the face of urban sprawl challenges. *Acta Scientiarum Polonorum Administratio Locorum*, 21, 295–319. <https://doi.org/10.31648/aspal.7508>
3. Buzási, A., & Csizovszky, A. (2023). Urban sustainability and resilience: What the literature tells us about “lock-ins”? *Ambio*, 52(3), 616–630. <https://doi.org/10.1007/s13280-022-01817-w>
4. Coaffee, J., & O'Hare, P. (2018). Urban resilience and national security: Developing safe and sustainable cities. *Urban Planning and Design Journal*, 22(3), 67-89.
5. Copenhagen Municipality. (2020). Copenhagen solutions for climate adaptation. Retrieved from <https://www.kk.dk>
6. Hadi, I., Shok, M., & Alkinani, A. (2024). Responding to environmental changes through resilient urban design: Insights from Iraq. *International*



- Society for the Study of Vernacular Settlements, 10.
<https://doi.org/10.61275/ISVSej-2023-10-11-21>
7. Karachi Poster. (2023). Urban resilience in developing nations: Lessons from Karachi. *International Urban Conference Proceedings*, 15(2), 89-102.
 8. Planning for Safety and Security. (2019). Designing urban spaces for community well-being. *Urban Safety Review*, 12(1), 45-63.
 9. Ramezani, R., & Farshchin, A. (2021). Urban resilience and its relationship with urban poverty. *Journal of Urban Planning and Development*, 147(4), 1228–1235. [https://doi.org/10.1061/\(ASCE\)UP.1943-5444.0000756](https://doi.org/10.1061/(ASCE)UP.1943-5444.0000756)
 10. SmartCities. (2023). The role of smart technologies in urban resilience. *Technology and Cities Journal*, 28(7), 210-225.
 11. Sobhaninia, S., Samavati, S., & Aldrich, D. P. (2024). Designing for happiness, building for resilience: A systematic review of key factors for cities. *International Journal of Urban Sustainable Development*, 16(1), 360–378. <https://doi.org/10.1080/19463138.2024.2412664>
 12. Swideg, M. (2018). Spatial analysis of human deprivation in urban infrastructure services in Najaf. *Journal of Geography Studies*, 20(3), 89-102.
 13. UNDP-ODI. (2023). Analytical review: A decade of urban resilience. United Nations Development Programme and Overseas Development Institute Report. Retrieved from <https://undp.org>
 14. UNEP. (2021). Environmental challenges in urban areas: A global perspective. United Nations Environment Programme.
 15. UN-Habitat. (2020). Urban resilience strategies for Baghdad. United Nations Human Settlements Programme.
 16. Urban Resilience Indicator Frameworks. (2024). Building frameworks for resilient cities. *Urban Development and Resilience Journal*, 18(2), 88-104.

17. Urban Resilience Phenomenon. (2024). Concepts, challenges, and strategies for urban resilience. International Journal of Urban Resilience, 29(3), 56-80.
18. Urban Safety Challenges. (2024). Addressing urban vulnerabilities through flexible design. Global Urban Safety Forum Proceedings, 11(4), 102-119.

المصادر العربية:

- 1- أحمد كاظم. (2020). تحليل المشاكل العمرانية والاجتماعية في الأحياء السكنية: دراسة حالة. مجلة التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 12(2)، 45-62.
- 2- الياسري، إ. ج. (2020). تخطيط الاستعمال الحضري لقطاع التعليم بتقنية (GIS): منطقة الجديبات النجف الأشرف دراسة تطبيقية. مجلة الآداب، 18(4)، 92-110. جامعة بغداد، العراق.
- 3- البغدادي، ع. ن. ر. (2019). تحليل استعمالات الأرض للأحياء السكنية في مدينة النجف الأشرف باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS). مجلة آداب الكوفة، 12(5)، 65-85. جامعة الكوفة، العراق.

الملاحق:

استمارة الاستبيان الخاصة بالسكان

5	4	3	2	1	السؤال	المحور الرئيسي
					توفر المساحات العامة في منطقتي يعزز التفاعل المجتمعي.	البعد الاجتماعي
					توزيع الخدمات في منطقتي عادل بين جميع الفئات.	
					الجهود المبذولة تقلل من العزلة الاجتماعية بين الفئات المختلفة.	البعد البيئي
					تصميم منطقتي يساعد في تقليل التلوث البيئي.	
					المساحات الخضراء في منطقتي كافية لتحسين جودة الهواء.	البعد الاقتصادي
					هناك استخدام فعال لمصادر الطاقة المستدامة.	
					التصميم العمراني في منطقتي يساعد في جذب الاستثمارات.	التخطيط العمراني والمرونة
					البنية التحتية تدعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية خلال الأزمات.	
					هناك فرص عمل محلية جيدة تعزز الاستقرار الاقتصادي.	التحديات السكانية والاجتماعية
					يتم إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط العمراني.	
					يتم استغلال المساحات بشكل متعدد الوظائف في منطقتي.	
					البنية التحتية في منطقتي قادرة على مواجهة الكوارث.	
					الكثافة السكانية في منطقتي تؤثر سلباً على جودة الخدمات.	
					هناك خطط واضحة لتحسين توزيع السكان.	
					الخدمات العامة تستجيب بشكل جيد لاحتياجات السكان المتزايدة.	



استمارة الاستبيان الخاصة بالمسؤولين المحليين

5	4	3	2	1	السؤال	المحور الرئيسي
					هل تمتلك منطقتكم خطط واضحة لتحسين المرونة العمرانية لمواجهة الأزمات والكوارث؟	التخطيط العمراني والمرونة
					إلى أي مدى تعتمد مشاريعكم على تقنيات مبتكرة لتحسين كفاءة شبكات النقل، المياه، والكهرباء؟	
					هل تتضمن خططكم إنشاء مساحات عامة متعددة الوظائف لتعزيز استخدام الموارد؟	
					ما مدى إشراك المجتمع المحلي في عمليات تصميم وتنفيذ الخطط العمرانية؟	
					هل تمتلك منطقتكم خططاً لاستغلال الطاقة المتجددة في المشاريع المستقبلية؟	
					هل يتم دمج العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات العامة والبنية التحتية بين الأحياء المختلفة؟	التحديات السكانية والاجتماعية
					إلى أي مدى تعاني منطقتكم من الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية؟	
					هل توجد خطط استراتيجية لتوزيع السكان بشكل أكثر توازناً وعدالة؟	
					ما مدى تأثير التحديات الاجتماعية، مثل العزلة الاجتماعية، على سياساتكم التنموية؟	
					هل تشمل سياساتكم خططاً لتقليل التلوث في منطقتكم؟	البعد البيئي
					هل تسهم مشاريعكم في تحسين المساحات الخضراء؟	
					إلى أي مدى تطبق منطقتكم ممارسات استدامة الموارد الطبيعية؟	
					هل يتم تخصيص ميزانية كافية لتحسين البنية التحتية ودعم الأنشطة الاقتصادية؟	البعد الاقتصادي
					إلى أي مدى تساهم مشاريعكم في جذب الاستثمارات وتنشيط الأسواق المحلية؟	
					هل لديكم سياسات لدعم فرص العمل المحلية عبر التخطيط العمراني؟	
					هل يتم تقييم تأثير الخطط العمرانية بشكل دوري على تحسين جودة الحياة؟	التنفيذ والمتابعة
					إلى أي مدى تعتمد منطقتكم على التعاون مع الجهات المحلية والدولية لتحسين التخطيط العمراني؟	
					هل لديكم آلية واضحة لمراقبة تطبيق الخطط العمرانية ومتابعة تأثيرها؟	